



من إحدى مظاهرات المهاجرين بفرنسا

طبع ملف الهجرة والسياسات المتعلقة به النقاش السياسي أثناء السباق المحموم بين المرشحين الفرنسيين للظفر بثقة الناخبين . ولدى تتبع ذلك السباق اطلعنا على الكيفية التي يتم من خلالها

# صادمة عن المهاجرين بفرنسا

■ إعداد: محمد حمامنة ■

خلال الحملة الانتخابية للرئيسيات الفرنسية، لم تتأسس النقاش حول الهجرة على أساس متينة تنهل من تشخيص حقيقي للظاهرة. لكن الآسوأ من ذلك، هو كون المعيقات المقدمة تغيب عنها الدقة بشكل مستغل، وهذا ما يجعل الاستنتاجات المستفادة منها تخرج عن سياقها. لقد تم قبول فكرة تقليص وتنير تواجد المهاجرين بدون الاعتماد على أي تشخيص حقيقي. كان بالامكان التنظر إلى الأمور بطريقة منطقية من شأنها أن تسهل عملية رسم خطوط العريضة لسياسة اقتصادية حول الهجرة، والهجرات الفعالة، والتخلص من التوظيف السياسي

وعكس اللعنة الكبير الذي يدور حول هذه المسألة، لم تعد فرنسا أحد أكبر البلدان المستقبلية للمهاجرين. ففي المجل، تستقبل فرنسا سنوياً ما بين 160 و 180 ألف مهاجر، وعندما تأخذ بعين الاعتبار عدد الأشخاص الذين يأتون للاستقرار بفرنسا، يمثل هذا العدد فقط 0.2 في المائة من إجمالي سكان فرنسا. وحسب المعلومات التي نشرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تتخل نسبة المهاجرين الوافدين على فرنسا من بين أدنى المستويات المسجلة في البلدان التي تنتهي لهذه المنظمة.

١٥

الى 47 في المائة (الفا)، الـ 84 في الـ 700 لاهداف انسانية (مهاجر)، التي تمثل 5 في المائة من نفس الـ 700، و 7 في المائة للزوار... وهذا ما يكشف عن حقيقة صادمة، ففرنسا تقضي بشكل متضاعف في استقطاب الكفاءات العالمية، المحرّك الأساسي للتنافسية الصناعي واستقطاب الاستثمار والخارجية.

القول بأن الاقتصر  
الفرنسي في حاجة إلى  
مهاجرين لأجل إيجاد حل  
لبعض المشاكل المتعلقة ببعض  
التشغيل في بعض القطاعات  
والمناطق، لا يتعارض مع  
وجود نسبة مهمة من البطالة  
يتبغى علينا الأخذ بعين  
الاعتبار بالقلنة التخصصات في  
الاقتصاد الفرنسي حول بعض  
القطاعات التي تعتمد على  
التكنولوجيا العالية، من جهة  
وعلى الخدمات والمعدات التي  
تعتمد على العمالة غير المؤهلة  
من جهة أخرى، (تتركز 75% في  
المائة من فرص الشغل بفرنسا  
بقطاع الخدمات، ويتمحـر  
أكثر من نصفها حول خدمة  
القرب).

كما أن هذا الترتيب لا يغير  
حتى وإن أخذنا بعين الاعتبار  
المهاجرين في وضعية غير  
قانونية. وفي فرنسا، يشير  
التقييم الوحيد الذي نملكه إلى  
أرقام تتراوح بين 200 و400  
ألف مهاجر.

ومن جانب آخر، إذا كان تزيد  
فعلاً القيام بمقارنة حقيقة بين  
الدول من حيث الحجم النسبي  
للهجرة الدولية، فيتبغى  
قياس وتبير الهجرة الدائمة  
ومقارنتها مع حجم عينة من  
الشباب البالغين (مثلاً، الفئة  
العمرية ما بين 20 و 24 سنة).  
فقد مثلت هذه العينة حوالي 50  
في المائة من المهاجرين الوافدين  
على بلدان منظمة التعاون  
والتنمية الاقتصادية في الفترة  
الممتدة بين 2004 و 2007.  
عبد الشّخاص، الذين يأتون  
منها لخرج عن سياساتها.  
لقد تم قبول فكرة تقليص  
وتيرة تواجد المهاجرين بدون  
الاعتماد على أي تشخيص  
 حقيقي. كان بالإمكان النظر  
إلى الأمور بطريقة منطقية من  
 شأنها أن تسهل عملية رسم  
 خطوط العريضة لسياسة  
 اقتصادية حول الهجرة،  
 والهجرات الفعالة، والتخلص  
 من التوظيف السياسي  
 للظاهرة.

وفي هذا الصدد، انت  
النموذج الفرنسي من منظ  
تنظيم الهجرة حسب القطاعات  
الصناعية الكبرى (الحداد  
والنساج، والسيارات، والبنـ  
والمتاجم...) حتى حدود سنوا  
السبعينيات من القرن الماضـ  
إلى منطق توقيع شراكاتـ  
بيانية مع الدول التي يأتي مـ

حتى هذا المؤشر يضع فرنسا  
ضمن المراتب المتأخرة فيما  
يخص الهجرة، حيث تمثلـ  
نسبة المهاجرين، في الفتـ  
العمري المترافقـ بين 20 و 24  
سنة، 20 في المائة من إجماليـ  
المهاجرين، وهو ما يمثل نصفـ  
المعدل المسجل ببلدان النـ  
برتـينـ.

للاستقرار بفرنسا، يمثلـ هذا  
العدد فقط 0.2 في المائة منـ  
إجمالي سكان فرنسـا. وحسبـ  
المعطيات التي نشرتها منظمةـ  
التعاون والتنمية الاقتصاديةـ،  
تظل نسبة المهاجرين الوافدينـ  
على فرنسـا من بين أدنـيـ  
المستويات المسجلـة في الـ  
بلدانـ التي تنتـميـ لهذهـ المنـ  
ظمةـ.

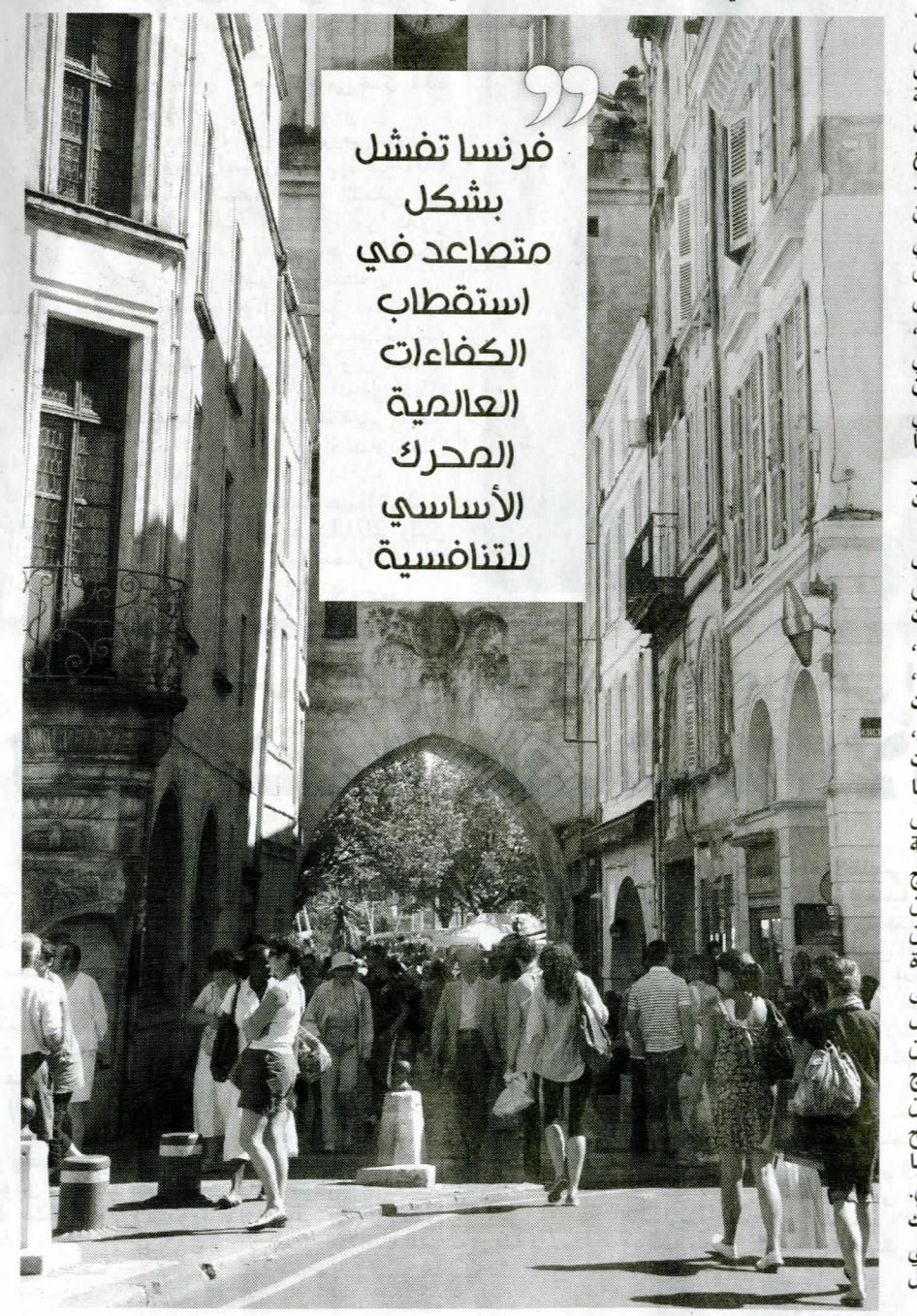
معايير طارمة

الثالثة، شرعت فرنسا في نسخ نظام هجين، حيث انطلقت جهة في تبني نظام يبحث في الاقتراب من نموذج الهجرة الذي يستقطب الأجانب على أساس حاجيات سوق الشروائح المنافذ المطلوبة، وهو ما أقررت من نموذج آخرى أقررت من نموذج الهجرة المعمول به في بلد أوروبا الجنوبية، الذي يفتح باب الهجرة أو يغلقه تماشياً مع تحقيقات النمو الاقتصادي لكن، لا يمكن بآي حال تتحكم سياسة الهجرة تتحكم المشاكل البنوية لسوق العمل على المدى البعيد.

لا تسمح السياسة الصارمة التي تنهجها فرنسا، بخصوص هجرة العمال، بتلبية حاجيات الاقتصاد الفرنسي. فوتيرة الهجرة لأجل العمل تتخلل جد منخفضة، حيث وصلت إلى 20300 سنة 2009، وهو ما يمثل 11 في المائة من إجمالي وتيرة الهجرة الدائمة. وإذا خصمنا من هذا العدد التنقل الحر للأشخاص (حوالى 50 ألف مهاجر)، أي ما يمثل 30 في المائة من الوتيرة الإجمالية، فلا يبقى لدينا سوى الهجرات العائلية، التي تؤطرها الاتفاقيات الدولية للهاربين الوافدين على فرنسا، فعددهم لا يتجاوز 100 ألف شخص. وتأتي فرنسا بجانب ألمانيا بعد اليابان، البلد الأكثر انتفاذاً في وجه المهاجرين ضمن نفس المظلمة. لكن ألمانيا، استقبلت مع ذلك حوالي 3 ملايين نازح منذ سنة 1990، ودخلت في نقاش عميق حول إمكانية فتح باب الهجرة لسد الخصاص في بعض المناصب. و تستقبل ألمانيا كذلك حوالي 300 ألف عاميل مؤقت و موسمي، في حين لا تستقبل فرنسا سوى ٣٠٠٠ ألف سنواً.

**الإجحاف وغياب الفعالية** في السنوات الأخيرة طغى على السياسة الفرنسية في مجال الهجرة طابعان أساسيان، هما غياب الفعالية والإجحاف. وفي الواقع، لا تستطيع سياسة «الهجرة الانتقائية» تلبية الأهداف التي يراد تحقيقها عبر اختيار نوعية المهاجرين، مثل استقطاب فرنسيس للأطر المؤهلة بشكل كبير. وفي هذا الإطار

خاسرة من التسابق حول استقطاب المواهب والكفاءات العالمية. لذا أصبح من الأولوية بما كان إصلاح السياسة الفرنسية حول الهجرة بشكل تام، السياسة التي تمزج حالياً بطريقة شاذة، بين السياسة الانقائالية لتلبية مطالب سوق الشغل، والمعايير السياسية العنصرية. وعكس الفخ الذي سقط



**لحربيّة التي تبقى جد بعيدة عن الواقع الاقتصادي.**  
**ثالثاً، ينبغي تتبع سياسة معاّلة في مجال المهرجة تحفز المهاجرين على التّنقل عبر ضمان إمكانية تنقيل الحقوق واستمرارها. وسيمكّن هذا للأمر المهاجرين من العودة إلى بلدانهم من أجل العيش هناك والاستثمار والعمل دون فقدانهم لحقوقهم كمهاجرين في نسبي.**

وينبغي كذلك الحد من لاقططاعات الكبيرة التي هم تحويلات المهاجرين، أو خفيتها، وهي الاقططاعات التي تمثل اليوم المصدر الأول للعملة الأجنبية في بعض الدول في طور النمو. كما تظل هذه الاقططاعات، التي تجريها الهيئات التي تتکفل ببنقل الأموال، أحد أكبر المعايير غير العادلة التي يتعرض لها المهاجرون.

وفي الأخير، ينبغي التفكير في سياسة أكثر عدلاً لتقسيم خوائد التنقل الدولي للأطر المؤهلة، الذين يحدثون نزيفاً داخل اقتصاد بلدتهم الأم في بعض الأحيان، والذي وفر لهم فرص التعلم لصدق مواهبيهم. وفي هذا الإطار، يمكن التفكير في خلق ضريبة تضامنية على المستوى العالمي تكون في شكل الرفع من المساعدات العمومية لأجل التنمية تتناسب مع الخسائر التي تتکبدها الدول الفقيرة، التي يصل بها مستوى نزوح الأدمغة إلى أكثر من 20 في المائة.

سيضطر الرئيس الجديد  
فرنسوا هولاند لمحاباهة  
حصيلة ولايته الرئاسية فيما  
يتعلق بملف الهجرة. فإذا كان  
الرئيس عادلاً وفعلاً، يمكنه أن  
يستغل هذا الملف لصالحه وأن  
يتفاخر بمساهمته في خلق  
نظرة جديدة حول الهجرة. أما  
إذا تم الاستمرار في تجاهل  
هذا الملف الحساس وأزدرائه  
والتعامل معه بشكل غير فعال،  
فمن شأن ذلك أن يلطف صورة  
التغيير الديمقراطي التي  
دعا هولاند إليها الملايين من  
الفرنسيين خلال السادس من  
مايو.

## تصرف عن «لوموند»